رأي القدس

امريكا تدعم «حماس» ومرشحيها

■ اعترفت متحدثة باسم القنصلية الامريكية في القدس المحتلة امس بان حكومتها انفقت نحو مليوني دولار في محاولة لتعزيز حركة «فتح» ومرشحيها في مواجهة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» قبل الانتخابات التشريعية التي تبدأ غدا الاربعاء. وقالت المتحدثة ان هذا الدعم استهدف العمل مع السلطة الفلسطينية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية والممثلين الديمقراطيين وليس «فتح» فقط.

هذا الاعتراف يؤكد تدخلاً امريكياً مباشرا في الانتخابات الفلسطينية، ومحاولة متعمدة للتأثير بنتائجها بحيث تأتي متناغمة مع رغبات البيت الابيض ونظرته للديمقراطية الفلسطينية.

فالادارة الامريكية تدعم السلطة لانها تقبل بالتفسير الاسرائيلي لخريطة الطريق، ولا تجرؤ على انتقاد السياسة الامريكية المنحازة للدولة العبرية بالقوة المطلوبة، وترتضي المفاوضات كطريق وحيد لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتعارض حركة «حماس» لانها تؤمن بشرعية المقاومة، وترفض اتفاقات اوسلو، وتتمسك بالثوابت الفلسطينية الاساسية مثل حق العودة للاجئين واستعادة القدس المحتلة، وازالة جميع المستوطنات والمستوطنين.

ومن المفارقة انه عندما وزعت حركة «حماس» وثيقة امريكية رسمية تؤكد دعم مرشحين معينين من حركة «فتح» مثل وزير الاعلام الفلسطيني الاسبق نبيل عمرو، نفت السلطة مثل هذه المزاعم، وقالت ان الوثيقة مزورة، بينما هدد السيد عمرو بمقاضاة حركة «حماس» بتهمة القذف في حقه والاساءة اليه، ونفى تلقي اي اموال امريكية لدعم حركته الانتخابية.

من سوء حظ السلطة، وبعض مرشحيها في الانتخابات التشريعية، ان الادارة الامريكية، او بالأحرى بعض العاملين فيها، لا يستطيعون كتم الاسرار، وان الصحافة الامريكية قادرة على الوصول اليها اذا ما جرى كتمها. وهذا ما حدث يوم امس عندما فضحت صحيفة «نيويورك تايمز» الانحياز الامريكي تجاه السلطة وحزبها الحاكم، وذكرت الارقام المسخرة لمساعدة بعض رموزها المرشحة في الانتخابات الحالية.

انه مبلغ امريكي زهيد تتضاءل قيمته امام حجم الضرر الذي سيلحق بحركة «فتح» ومرشحيها من جراء القبول به. فالناخب الفلسطيني سيصاب بالصدمة عندما يعلم ان مرشحي الحزب الحاكم مدعومون من واشنطن التي ارسلت قواتها لاحتلال العراق، وتساند كل العمليات الاجرامية الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

الادارة الامريكية اضعفت فرص حزب السلطة في تحقيق فوز كبير، وعززت فرص «حماس» في تحسين حظوظها الانتخابية. ولا نعتقد ان هذه الادارة قصدت التوصل الى مثل هذه النتائج.

الادارة الامريكية لا تريد ديمقراطية نزيهة تعكس رأي الغالبية الشعبية، وانما تريد ديمقراطية فلسطينية مفصلة على مقاس سياساتها، التي هي سياسة اسرائيل في المنطقة العربية.

هذه التدخلات الامريكية في العملية الديمقراطية الفلسطينية ستكون لها انعكاسات سلبية على صورة امريكا، مثلما ستشكل ضربة لمصداقيتها وكل احاديثها عن الديمقراطية وحقوق الانسان، وستجعل الجماعات المتطرفة، اسلامية وغير اسلامية، الرابح الوحيد من جراء هذه السياسات والتدخلات الامريكية الغبية.

اعتماد نموذج كوسوفو لدارفور وأزمة الاتحاد الافريقي

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في مبادرة يبدو انه قصد بها استباق قمة الاتحاد الافريقي التي افتتحت امس الاثنين في الخرطوم، أعلنت الامم المتحدة على لسان امينها العام كوفي عنان وممثله في السودان يان برونك انها تعتزم دعوة قوات دولية لتتولى مهمة حفظ السلام في اقليم دارفور السوداني، ويعتبر هذا الاعلان الذي تؤيده الولايات المتحدة ودول غربية (وبعض الدول الافريقية ايضا) بمثابة شهادة وفاة لأول مبادرة افريقية من نوعها، واعلان اليأس من الاتحاد الافريقي وطموحاته للعب دور في حفظ السلام في القارة.

ويبدو ان هذا التوجه لم يكن المسعى الوحيد لافساد عرس السودان باستضافته القمة الافريقية لأول مرة في عهد حكومة الانقاذ، بعد ان كان السودان اقل الدول الافريقية اصدقاء في القارة. فقد كانت هناك مساع حثيثة اولا لمنع انعقاد القمة في الخرطوم، تحولت الآن كل مساع (يبدو انها ستنجح) في حرمان السودان من تولي رئاسة الاتحاد الافريقي لهذا العام.

وقد كانت رئاسة المنظمة الافريقية في السابق تؤول تلقائيا للدولة المضيفة، ولكن تعديلاً جرى على انظمة الاتحاد الافريقي انهى هذا التقليد. وقد كان المقصود به حينها حرمان دولة عربية اخرى ـ هي ليبيا ـ من تولي رئاسة الاتحاد تلقائيا، ولعل التعليل لهذه الخطوة هو ان الاتحاد الافريقي يختلف عن منظمة الوحدة الافريقية التي نشأ فيها في انه يسعى لتولي دور اكبر في ادارة الشؤون الافريقية، بما في ذلك الشؤون الداخلية للدول ـ وهذا يعني ان رئاسة الاتحاد لم تعد مهمة شرفية كما كانت في السابق، بل تشتمل على مهام تنفيذية وسياسية متشابكة لا بد ان تتوفر فيمن يتولاها مؤهلات معينة، ابرزها القبول الافريقي الواسع النفوذ في القارة.

وعلى الرغم من ان ليبيا لعبت الدور الاكبر في بناء الاتحاد الافريقي، الا انها لا تعتبر حتى الآن من ضمن «الحلقة الداخلية» ذات النفوذ الأكبر في الاتحاد، وهي حلقة تتشكل من دول أبرزها جنوب افريقيا ونيجيريا وكينيا والسنغال واثيوبيا تليها دول مثل يوغندا ورواندا والجزائر. وكانت ثمان من هذه الدول اقامت ما وصف بأنه «التنظيم الداخلي» في الاتحاد، وهو الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا (نيباد)، والتي توسعت لتضم 24 دولة، منها السودان ـ وقد وقع السودان قبل القمة على ما يعرف بآلية مراجعة النظر، وهو ترتيب يجعل الدول الاعضاء خاضعة لـ«التفتيش» من قبل المنظمة على ادائها في كل المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وقد انتقد البعض نيباد ومبادئها التي رأى البعض فيها تمثالا للنموذج الاقتصادي والسياسي الغربي في تجليه الليبرالي الجديد، حيث تركز على التوجه نحو اقتصاد السوق، والديمقراطية الليبرالية. ويقول المنتقدون ان فكر نيباد يحمل القارة مسؤولية التخلف الاقتصادي والتفكك السياسي، ويهمل مسؤولية الاستعمار القديم والجديد في ذلك.

مهما يكن فان الافكار الجديدة اكتسحت القارة واصبح الجميع يتسابقون على تبنيها ـ وكان المروج الأكبر لهذا التوجه هو رئيس نيجيريا الحالي اولوشون اوباسانغو، حيث كان تقدم في العام 1990 بمبادرة سماها مبادرة التنمية والسلام والاستقرار في افريقيا، تنص على ضرورة وجود آلية على مستوى القارة لتشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وتحقيق الأمن والسلام. وقد واجهت مبادرة اوباسانغو، الذي كان وقتها خارج الحكم في بلاده، معارضة عنيفة على مستوى القارة، فقد عارضتها امانة منظمة الوحدة الافريقية باعتبارها محاولة لانشاء منظمة موازية، بينما رأى فيها عدد كبير من الزعماء محاولة غير مقبولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وكانت المفارقة ان الجهود الحثيثة التي بذلتها ليبيا، اضافة الى التحولات السياسية في دول مثل نيجيريا نفسها والسنغال وكينيا، لعبت دورا في تحويل هذه المبادرة الى ما يشبه الواقع ولكن ليبيا لم تجن من ثمارها الا القليل.

من هنا يعتبر الحكم على الاتحاد الافريقي بالفشل في اول مبادرة لاحلال السلام في احدى دوله ضربة موجعة، وينتظر ان تواجه معارضة قوية من بعض الزعماء، ولكن من جهة أخرى فان هناك أطرافا افريقية تؤيد هذا الرأي. وكنا أشرنا في وقت سابق الى موقف وزير خارجية السنغال الذي ناقض علنا وفي مؤتمر صحافي مع وزيرة الخارجية الامريكية، الطرح الذي يقول ان جهود الاتحاد الافريقي تكفي لمواجهة أزمة دارفور. ولعل هناك من يشارك هذه الرؤية بين دول القارة الاخرى، بل لا بد ان هناك من يشاركه الرأي.

الاشكال في مبادرة الامم المتحدة الجديدة ليس فقط انها تسحب البساط من تحت اقدام الاتحاد الافريقي، بل هو انها قد تعقد الأمور في دارفور اكثر، فالأمم المتحدة تسعى على ما يبدو لاتباع نموذج كوسوفو في دارفور، وذلك بتدخل عسكري على سنة تدخل حلف الناتو في هناك. ولكن هذا يفترض تشابها في الوضعين، اي ان المشكلة في دارفور، كما هو في كوسوفو، هي في وجود حكومة مركزية تفرض هيمنتها غير المرغوب فيها على غالبية سكان الاقليم بقوات منه ومن خارجه. وفي هذه الحالة فان التدخل الاجنبي يحرر سكان الاقليم من هذه القضية ويحقق لهم الامن والاستقرار.

ولكن هذه قراءة غير صحيحة. فالاشكال في دارفور كان دائما هو الاقتتال الداخلي بين طرفين متساويين في العدد والاحقية في الوجود في الاقليم. وقد كان ذنب الحكومة هو اولاً في انها عجزت عن حسم واحتواء هذا النزاع، ثم انتقلت بعد اندلاع التمرد في عام 2003 الى تأجيجه واستخدامه كأداة في الصراع.

من هذا المنطلق فان اي تدخل خارجي في الاقليم سيكون اشبه بحرب العراق منه بتحرير كوسوفو او الكويت، حيث سيضع القوات الاجنبية في مواجهة مع الطرف المتضرر من هذا التدخل.

الاشكال في المعالجات الحالية لأزمة دارفور هو انها ما تزال تراوح مكانها اقتصارا على النظر في اعراض المشكلة دون التعرض لجوهرها. فالنقاش يدور حول علاقة دارفور بالمركز، دون تحديد عن اي دارفور يتحدثون، ذلك انه حتى لو ان من يقودون التمرد في دارفور تولوا الحكم في المركز اليوم، فانه سيكون عليهم معالجة «أزمة دارفور» المتمثلة في استمرار النزاع داخل الاقليم. وما سياسة الهروب الى الامام بالحديث عن «مشكل قوي» الا تكرار لمزاعم الحكومة بوجود مؤامرات اجنبية تقف وراء الأزمة.

ان الأولوية في دارفور هي بلا شك لوقف العنف والتأكد من انه لا يطال ضحايا جددا، يلي ذلك انهاء محنة المهجرين واعادتهم الى مساكنهم في ظل الأمن والدعم اللازمين، ثم معالجة جذور الأزمة داخل دارفور نفسها بمفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة. والمفتاح لكل هذا هو اتفاق سياسي عاجل بين الحكومة وحركات التمرد في دارفور ينهي الجزء الأسهل من الصراع، ويجعل كل الاطراف تتفرغ لاحتواء الجزء الأصعب. ثم تأتي بعد ذلك الأمور الأخرى مثل تعويض المتضررين وتحقيق العدالة لهم.

هذه الخطوات ستكون مطلوبة سواء جاء التدخل ام لم يأت، سوى ان التدخل قد يوجد طرفا ثالثا (او خامساً في هذه الحالة اذا اضفنا الحكومة والاتحاد الافريقي) لا بد من اخذه في الاعتبار. واذا كان في العراق عبرة، فهي ان وجود هذا الطرف الزائد سيجعل توصل الاطراف المعنية الى تفاهم اصعب بكثير، لأنه سيدخل اجندته الخاصة في اللعبة، ويقلب توازناتها، ان خيبة الأمل في قدرات الاتحاد الافريقي على الاضطلاع بدور حاسم في حل الأزمة مبررة الى حد كبير. ولكن دور الاتحاد هو في نهاية المطاف دور العامل المساعد. وليس بوسع الاتحاد او اي قوة اخرى ان توقف الاقتتال بين اطراف لا تريد ذلك. ومرة اخرى فان في العراق عبرة، حيث نجد اقوى جيوش العالم لم تستطع احلال الأمن في ذلك البلد المنكوب، بل ان وجودها أجج الصراع.

ولكن منع التدخل الاجنبي وعواقبه رهن بقيام الاطراف السودانية، وخاصة الحكومة، بواجبها على الوجه الأكمل والاضطلاع بدورها في تحجيم ووقف العنف ومعالجة اسباب الجوهرية، وهو أمر لا بديل عنه. ومن يعجز عن تحمل مسؤولياته فان اضعف الايمان هو ان يتنحى ويسمح لغيره بالمحاولة.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

العراق: التوافق الممكن.. العليان للرئاسة والجابري للحكومة

هارون محمد *

■ في العراق اليوم ثمة أزمة سياسية مركبة، أساسها الاحتلال المرفوض والفاشل على جميع الصعد والمستويات، وفي التفاصيل تأتي نتائج الانتخابات الأخيرة وما رافقها من عمليات تزوير هائلة اضطرت اللجنة الدولية لمراقبة الانتخابات الى الاقرار بها، وقبلها اعترفت مفوضية الانتخابات المحلية (المستقلة) بالانتهاكات التي صاحبتها، ولكن دون جدوى او اعادة.

ولأن الإدارة الامريكية أثبتت غباء في تعاملها مع العراق، واقعاً سابقاً، واحتلالاً مستجداً، وفي الحالة الاخيرة تحول مأزقها في العراق الى ورطة لا تقدر على مواجهتها، حتى ان الرئيس بوش راح يتوسل بالجمهور الامريكي الناقم على سياساته العراقية مستعطفاً (إما أن ننتصر في العراق او نهزم فيه) ورد عليه مستشار الأمن الامريكي الاسبق بريجنسكي قائلاً: هذه أسوأ استراتيجية مرت بها الولايات المتحدة الامريكية منذ السبعينات، مضيفاً (يا سيادة الرئيس بهذه الاستراتيجية ستبقى في العراق بدون نصر، ولا تستطيع الخروج منه بلا هزيمة) لذا فان ما يجري في العراق الآن هو انفتاح على مزيد من الأزمات التي لم تعد تقتصر على الاطراف والكتل الفائزة في الانتخابات وكيفية التوفيق او التوافق فيما بينها فحسب، وانما امتدت الى داخل الائتلاف الشيعي الذي استحوذ على اغلبية المقاعد النيابية.

فكما هو معروف ومعلن فان ثلاثة من قادة الائتلاف رشحوا انفسهم لرئاسة الحكومة المقبلة، ابراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة وعادل عبدالمهدي نائب رئيس المجلس الاعلى ونديم الجابري الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي، وقد تعرض الاخير الى حملة تشهير ظالمة من قبل شيعة واشنطن وشيعة طهران على حد سواء، لانه اطلق افكاراً وآراء متزنة رفض فيها الأقلمة والفدرلة وقال ان الوقت الراهن الذي يمر فيه العراق لا يساعد على مثل هذه المشاريع التي تفرق ولا تجمع، وله ايضاً وجهة نظر سليمة تقول بان أهل الخارج وهي مفردة مهذبة لجأ الى استخدامها للاشارة الى الذين عادوا الى العراق على الدبابات الامريكية او تسلقوا عليها او ركضوا خلفها وتسلموا المواقع والمناصب القيادية، فشلوا في اداء مهماتهم ولا بد من اعطاء أهل الداخل الصابرين والمرابطين فرصة لاثبات جدارتهم لانهم أصحاب خبرات وتجارب متراكمة ويعرفون بلدهم جيداً ويدركون ماهي الأولويات في الاحتياجات والخدمات.

ولأن شيعة واشنطن ونظراءهم شيعة طهران يرون في كل عراقي حتى لو عمل خفيراً او مستخدماً او موظفاً في العهد السابق، أما من اعوان النظام او متعاون معه او بعثي او صدامي حسب تصنيفاتهم، فكيف بالجابري وهو يحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية حصل عليها في عهد صدام واستاذ جامعي منذ سنوات طويلة، وقد وصل التشكيك به من أحد الكتاب الشيعة بانه لم يناضل ضد النظام السابق ويقدم دليلاً على ذلك بانه لم يكن في ايران خلال حرب الثماني سنوات، ولم يشارك في الهجمات التي قادتها الاحزاب الشيعية ضد العراق من الحدود والاراضي الايرانية، وسبق لهذا الكاتب الشيعي المقيم في دمشق، ان دافع عن وكيل وزارة الثقافة الحالي ببغداد، ويحمل عدة اسماء والقابا لا يعرف منها الصحيح والحقيقي عن المزيف والحركي، وبنى دفاعه عن السيد الوكيل بان له مواقف بطولية عندما قاتل بشجاعة في معارك نهر الكرخة وشرق عبادان ضد العراق، وكأن العراق عدو ليس الا، وبعد ذلك يأتون ويزعمون انهم عراقيون، وقد يكونون عراقيين ولكن بالاسم والولادة والاوراق فقط، وليس بالهوية والحمية والارتباط، وبهذا الصدد فقد لاحظنا ان عراقيين غادروا الى ايران خلال الثمانينات وعاشوا وتزوجوا فيها ثم عادوا الى العراق عقب الاحتلال وقد فقدوا عراقيتهم تماماً وتحولوا الى ايرانيين اكثر من الايرانيين انفسهم، في لغتهم ولهجتهم وتعاملهم مع الناس وكثير منهم ما زال يتمسك بمفردات الخطاب الايراني عندما يصفون العراقيين وخصوصاً العرب منهم بانهم ظلمة ويعادون آل البيت، مما دعا أحد الظرفاء الى التعليق على هذا القول: صحيح ان عرب العراق يعادون أتباع آل البيت.. ولكن البيت الأبيض، وهذا فخر.

ومن تابع نديم الجابري في لقاءاته التلفزيونية وتصريحاته الصحافية يلاحظ انه رجل غير متكلف مثل ابراهيم الجعفري الذي غير حتى مشيته ليظهر نفسه وكأنه شخصية مهابة وقوية، والجابري ايضاً لا يفتعل النضالات والبطولات كما يفتعلها عادل عبدالمهدي الذي لا يستحي ويقول بملء الفم انه قاتل ضد النظام السابق والكل يعرف انه لم يمش على رصيف مركز شرطة او أمن طوال حياته، والجميع يعرف ايضاً تقلباته السياسية من ناشط للعهد الملكي ومدافع عنه لان والده المرحوم عبدالمهدي المنتفجي كان وزيراً مزمناً ومن انصار نوري السعيد وصالح جبر، الى بعثي وحرس قومي يقود المفارز الامنية ويعتقل الشيوعيين والقوميين والناصريين عقب انقلاب 8 شباط (فبراير) 1963، ثم شيوعي من جماعة عزيز الحاج في بيروت، وانتهاء بشيعي طائفي في شانزليزيه باريس.

وقبل ايام تعرفت بطريق الصدفة على دبلوماسي عراقي متقاعد كان في زيارة سريعة للندن، عمل في السفارة العراقية في لبنان في السبعينات والثمانينات رأيته حزيناً ولما استفسرت عن سبب حزنه فقال: سمعت عادل عبدالمهدي يقول في احد لقاءاته التلفزيونية ان النظام السابق حرمه من جواز سفره العراقي، ورفض تجديده عندما كان في بيروت، ويضيف لقد جددت جواز سفره بيدي هذه وسلمته اليه بكل ممنونية، فلماذا يظلم العراق والعراقيين؟ وما دام الحديث عن عادل عبدالمهدي، اذكر انني كتبت عرضاً لكتاب (ثورة 14 تموز 1958) لمؤلفه الاستاذ صبحي عبدالحميد منتصف عام 1985، وتناولت في العرض عددا من وزراء العهد الملكي وافتقارهم الى الحس السياسي وانصرافهم الى مصالحهم الشخصية والحزبية والمالية وجئت على ذكر عبدالمهدي المنتفجي، وقلت عنه ـ وهذه حقيقة سياسية وتأريخية موثقة ـ ان نوري السعيد كان يضعه تحت اليد وهو راض بذلك، يعينه وزير دولة يقبل، وزير بلا وزارة يوافق، المهم ان يبقى يحمل صفة وزير، وهو لا علم ولا فهم ولا شهادة، وفوجئت بعدها باستدعاء من وزارة الاعلام ودهشت لأنني في ذلك الوقت لم اكن اعمل لا في المؤسسات الاعلامية الحكومية ولا في الصحف المحلية، بعد استقالتي من وكالة الانباء العراقية وعزوفي عن العمل في الصحافة وافتتاحي مكتبا لبيع الورق والقرطاسية وآخر للاعلانات والنشر، وعندما ذهبت الى الوزارة وكانت في قصر السلام الذي حوله وزير الاقبية السرية صولاغي الى سجن الآن، فوجئت مرة ثانية بضابط من مكتب العلاقات بمديرية الامن العامة وليس موظفا في الوزارة يستجوبني عن مقالتي التي نشرتها في مجلة اردنية، ويسألني لماذا اتجنى على المنتفجي؟! وقلت له ان المطبوعة التي اكتب فيها ليست عراقية، وبالتالي ليس من صلاحياتك محاسبتي ثم انني تناولت قضايا لا تمس النظام الحالي ووزراءه ومسؤوليه، وتحديت ضابط الامن وقلت له: هل تريد اعتقالي دفاعاً عن وزير ملكي ومن جماعة نوري السعيد وصالح جبر.. تفضل انا حاضر؟ وسكت الضابط وغير من لهجته قائلاً: ابتعد عن هذه الموضوعات الحساسة مستقبلاً، لان نجل المرحوم عبدالمهدي ويقصد الدكتور باسل شقيق عادل، بعثي عضو قيادة فرقة أو شعبة (لا أذكر) وعميد كلية التربية الرياضية في جامعة بغداد وسيحاول الحاق الاذى بك اذا عادوت المساس بأبيه، بالمناسبة فان الدكتور باسل عبدالمهدي هو الان مستشار وزارة الشباب في حكومة الجعفري، للعلم رجاءً وفي المحصلة فان التقييم الموضوعي لأهلية وكفاءة الشخصيات الثلاث، الجعفري وعبدالمهدي والجابري يصب في مصلحة الاخير، وعلى حزب الفضيلة ان يتمسك بترشيحه لرئاسة الحكومة ويصر عليه ويقنع نواب تيار الصدر وهو قريب منهم سياسياً وفقهياً بتأييده، خصوصاً وان نواب التيار والفضيلة الفائزين هم خمسون نائباً (32 للدعوة، 16 للفضيلة، 2 رساليين) بينما المجلس الاعلى 32 وحزب الدعوة 30 وجماعة شهرستاني والمستقلين 26، ونعرف ايضاً ان ثمة شرخاً بدأ يتسع بين المجلس والدعوة، كل طرف متمسك بمرشحه.

وعلى الجانب الاخر، فان على كتلة التوافق وجبهة الحوار الوطني وقائمة المصالحة وبالتعاون مع القائمة العراقية ترشيح احد اعضائها رئيساً للجمهورية وليكن خلف العليان او حسن اللهيبي مثلاً، لانهما ضابطان عسكريان سابقان، وطنيان وعروبيان، ولم يسجل عليهما انهما نافقا هذا الطرف او داهنا ذاك، ففي ترشيح احدهما اعادة اعتبار للجيش العراقي الباسل، الشوكة في عيون الطائفيين الانعزاليين ونظرائهم الانفصاليين، وتأكيد على عروبة العراق، هذه الحقيقة التي يرتجف من سماعها طالباني وبارزاني وطباطبائي وشهرستاني ومن لف لفهم، واذا رفض الامريكان واتباعهم ترشيح العليان أواللهيبي، فان الموقف الصحيح لممثلي السنة العرب هو المقاطعة والمقاومة معاً، هذا اذا كانوا رجالا بحق وأصحاب غيرة، وليكن ما يكون.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

الإسلام والمسلمون

د. محمد صالح المسفر

■ في برنامج سياسي بثه تلفزيون الجزيرة «الاتجاه المعاكس»، تعرض احد المشاركين بالنقد والتحليل السياسي للمواقف السياسية التي مارسها آية الله السيستاني منذ احتلال العراق من قبل الجيوش الأمريكية والبريطانية عام 2003 ومواقفه من مقاومة الاحتلال والانتخابات والمشاركة في العملية السياسية. ولما كان الشيخ السيستاني رمزا من الرموز الدينية في الفقه الجعفري وله أتباع ومقلدون في الشأنين السياسي والديني، فمن حق الآخرين تناول فكره السياسي بالنقد والتحليل، خاصة إذا كانت تلك المواقف تمس الوطن وسيادته واستقلاله.

لست هنا بصدد تحليل ما جاء في ذلك البرنامج أو نقد الفكر السياسي لآية الله السيستاني وإنما سأحاول إلماع النظر في ردود الفعل التي حدثت نتيجة لما قيل في ذلك البرنامج. في هذا السياق خرجت مسيرات جماهيرية إلى الشوارع في بعض مدن العراق تنادي بالويل والثبور للمفكر السياسي العربي الذي ينتمي إلى المدرسة الفقهية التي يعتنقها السيستاني لمجرد نقده لأفكار ذلك الفقيه، بل تعدى التهديد شخص صاحب الرأي ليشمل مقدم البرنامج والمحطة بكاملها، واستدعى السفراء وقدمت مذكرات احتجاج وكأن أزمة عالمية وقعت. الحكومة العراقية المؤقتة وغير الشرعية من الناحية السياسية تدعي أنها ديمقراطية وأنها تقبل بالرأي الآخر، وأنها جاءت على أنقاض نظام لم يكن ديمقراطيا في عرفها، فلماذا تسير المسيرات في الشوارع وتفتح كل وسائل إعلامها للنيل من محطة الجزيرة ومن كل صاحب رأي يخالف رأي أو آراء تلك الحكومة المؤقتة. إنها الديمقراطية الانتقائية «الجورج بوشية».

السؤال الذي يطرح الآن هو، هل تمثل هذه المواقف حرصا على الدين ورموز الطوائف الدينية أم حرصا على الوطن وسيادته ووحدة أراضيه؟ إذا كان الأمر الثاني فكلنا شركاء في الوطن ويجب أن لا يستأثر احدنا بالوطن دون الآخر، كما انه ليس من المقبول بأي حال من الأحوال أن يروض الدين ويسيس لصالح فئة داخلية أو خارجية، أما إذا كان الأمر الأول ـ الدين والرموز الفقهية ـ فتعالوا لحوار بناء، قرأنا وسمعنا تطاولا على اقرب الناس لرسول الله محمد عليه السلام، وقرأنا وسمعنا وما برحنا نقرأ ونسمع ما يقال في بعض خلفاء رسول العدل والحرية والمساواة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وقرأنا وسمعنا ما يقال عن بعض المحدثين عن رسول الله مثل عبد الله بن مسعود وأبي هريرة الدوسي وغيرهم، قرأنا وما زلنا نقرأ ما يكتب عن الإمام محمد بن عبد الوهاب وابن تيمية، ولم تهتز أركان دنيا الإسلام والمسلمين، لا لان أتباع هذه المدارس الفقهية يؤمنون بشرعية وعلم ورجاحة عقل أهل رسول الله وخلفائه وصحابته وإنما لأنهم امنوا بالحوار الفكري البناء كحوار المراجعات الذي قاده الأزهر.

كنا قدّرنا وآزرنا ايه الله روح الله الخميني ـ رحمه الله ـ عندما تصدى بفقهه ونفوذه للكاتب سلمان رشدي الذي تطاول على ديننا وشوّه سمعة زوجات رسول الله وشخص الرسول العربي محمد عليه السلام، لكن أين آية الله السيستاني من الهجمة الشرسة وغير المبررة التي تقودها صحافة الدانمرك، ومن بعدها صحافة النرويج التي راحت تحط من مكانة النبي المصطفى محمد بن عبد الله عليه السلام؟ لقد امتدت الهجمة على المسلمين إلى استراليا حيث يتعرضون لأبشع أنواع الاضطهاد بسبب دينهم ولا يصدر موقف واحد من المرجعيات الدينية التي أخرجت الجماهير في بعض العواصم وأصدرت بيانات التنديد لنقد فكر سياسي لأحدهم، كنت أتوقع كغيري من المسلمين الصادقين أن يصدر الفقيه السيستاني وآية الله خامنئي فتوى دينية بتحريم التعامل مع الشركات الدانمركية والنرويجية والاسترالية لكونهم أذنوا بشن حرب إعلامية تثقيفية في بلادهم ضد الإسلام والمسلمين وعلى قمتهم رسول الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام.

آخر القول: ما برح الموقف ضد ديننا ونبينا يتصاعد فهل من موقف قوي يواجه ما يلاقيه الإسلام والمسلمون من تشويه ودعايات مغرضة؟ موقف يحسب له ألف حساب في عالم اليوم؟ آمل في أن نسمع مثل هذا الموقف رغم أن واقع الحال لدى الدول العربية والإسلامية لا ينبئ ولا يبشر بذلك. لقد وقف العالم كله يدين تصريحات الرئيس الإيراني حول تاريخ الهلوكوست، وقامت الحكومات والمنظمات والجمعيات المؤيدة للصهيونية بحملات شرسة ضد تلك التصريحات، وما زالت تثير الضجة تلو الضجة ضد إيران ورئيسها الجديد. فهل نرى موقفا عربيا أو إسلاميا يدافع عن قضايانا العادلة؟ هل نسمع عن فتوى من شيوخنا ومرجعياتنا الدينية يقفون في وجه كل من يتطاول على ديننا ونبينا الكريم؟ ما زلت آمل في ذلك، وان غدا لناظره قريب!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364